مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الرابع ـ ديسمبر 2015

OEB Univ. Publish. Co.

ظاهرة الطّالب " مشروع بطّال" في الجزائر، أين يكمن الخلل؟ دراسة تحليلية نقدية.

Phénomène d'étudiant "projet de chômeur" en Algérie. Où est la faute? Étude analytique et critique

د. محمّد بلعسل، جامعة المسيلة - الجزائر

ملخص :

أمام تحولات عالمية سريعة و وتيرة إصلاحات داخلية في الجزائر، لا تزال البطالة في الجزائر تشكل مشكلا يعيق عملية التنمية الوطنية، ولا تزال مخرجات الجامعة الجزائرية غير مستثمرة بشكل رشيد وسليم لتحقيق الأهداف المسطرة. تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على ظاهرة خطيرة تتمثل في عدم وجود تنسيق بين مخرجات الجامعة وسوق العمل في الجزائر. ولهذا الهدف من هذا البحث هو إظهار أن الخلل يكمن في تبني الدولة سياسات خاطئة في معالجة هذه الظاهرة التي تجعل الجزائر بلدا ومجتمعا هي الخاسر الأول في عالم رأسمالي متوحش لا يرحم الضعفاء ولا يؤمن بسياسات تسير على الأخطاء.

الكلمات المفتاحية: البطالة، مخرجات الجامعة،سوق العمل، التعليم.

Le résumé:

Pour les transformations rapides mondiales, et le rythme des réformes internes en Algérie, le chômage reste un problème en Algérie qui entrave le processus de développement national, et les produits de l'université Algérienne ne restent toujours pas investis correctement pour atteindre les objectifs souhaités. Cette recherche est pour étudier un phénomène très danger qui est le manque de coordination entre les produits de l'université et le marché du travail en Algérie. Donc, le but de cette recherche est de montrer que le défaut réside dans l'adoption de mauvaises politiques dans la lutte contre ce phénomène, qui fait de l'Algérie un pays le premier perdant dans le monde d'une impitoyable capitaliste sauvage et ne croient pas à des politiques qui vont à des erreurs.

Mots clés : Le chômage, les produites de L'université, le marché du travail, l'éducation.

تمهيد:

لا شك أنّ العالم من حولنا يعرف تحوّلات مذهلة في مختلف الميادين، ويشهد تطوّرات عديدة في جميع المجالات. فمنذ اعتلاء القوّة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها قاطرة توجيه الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين عرف العالم ثورة حضارية مذهلة، ونمطا عمليا وعلميا جديدا تخضع آلياته إلى السوق المفتوحة والحرية الفردية وتشجيع القطاع الخاص وفرض سياسات تقشفية معلومة وإتباع نهج ليبرالي قائم على الفردانية والمصلحة المعلومة. ولهذا نجد بأنّ من يخرج عن إتباع هذا النهج يجد نفسه في عالم ضدّه وربما قد يتعرّض إلى عقوبات أو حضر أو احتلال وغزو أجنبي بوسائل حديثة وتقنيات علمية متطوّرة مثلما حصل ويحصل في بعض دول العالم العربي والإسلامي (العراق ليبيا، إيران اليمن، سوريا،،،.).

وباعتبار الجزائر دولة نامية وجزء لا يتجزأ من هذا العالم، فهي كذلك وبسبب ظروف داخلية وخارجية معقّدة وكثيرة كانت ملزمة بإتباع هذا النظام الرأسمالي وتطبيق آلياته، وهذا ما تجسد فعلا بعد الإعلان عن الانفتاح سنة 1989م إلى غاية اليوم. غير أنّ تطبيق هذا النهج الليبرالي أوقع الاقتصاد الجزائري في اختلالات كثيرة، ومن أبرزها نجد ظاهرة البطالة التي تعد من أهم الظواهر المتفشية في المجتمع الجزائري، وللإشارة فقط لا يمكن القول أن هذه الآفة توجد فقط في الجزائر أو أية دولة نامية بعينها بقدر ما هي ظاهرة تعرفها حتى الدول المتقدّمة (مثل: بريطانيا، اسبانيا، اليونان،،،.) فقد شهدت بريطانيا في شهر أوت 2011 ميلادية عدة احتجاجات والتي رفعت فيها شعارات تدعو فيها الحكومة توفير مناصب شغل لفئة العاطلين عن العمل، خاصة منهم الشباب الحامل للشهادات الجامعية والقادرين على العمل.

وفق هذا السياق، وبالتركيز على حالة الجزائر لكونها بلدنا ونحاول المساهمة جميعا لإصلاحه وتطويره نحو الأحسن، كل حسب إمكانياته وقدراته، فإنه يمكن القول أنّ الجامعات الجزائرية في تزايد،وعدد المتخرجين منها يعرف نموا متزايدا هو الآخر، غير أنّ هذا الوضع أوقع الجزائر في مشكلة جديدة تستدعي علاجها تتمثل في ظاهرة " الطّالب البطّال" أو الطالب مشروع بطال.حيث ما يلاحظه المرء أنّ الدولة تبني هياكل ضخمة وتصرف أموال كثيرة على خلق جيل متعلّم و فئة طلابية متميّزة، لكن في الأخير نجد أن مصير تواجدها في الشارع، ولم تستغل استغلالا عقلانيا لخدمة الوطن والمجتمع بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه، ولهذا جاء موضوع هذه الدراسة حول هذه الظاهرة، وذلك من خلال محاولة معرفة حقيقتها وتوضيح متطلبات حلّها.

من كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **لماذا توجد ظاهرة عدم التنسيق بين الجامعة ومحيطها الخارجي في الجزائر؟، ولماذا سوق العمل بمنظماته المختلفة في الجزائر لا يستثمر مخرجات الجامعة الجزائرية ويوظفها في عملية التنمية المحلية وتحقيق الأهداف المسطّرة؟**

سوف يتم الإجابة عن هذه الإشكالية بطريقة تحليلية نقدية حسب الخطّة التالية:

1- تحديد مفاهيم الدراسة.

2- أين موقع الجزائر من عصر الاستثمار في الإنسان؟

3- واقع سوق العمل في الجزائر.

4- إشكاليات مطروحة: مشروع الطّالب البطّال/هجرة الأدمغة.

5- متطلّبات علاج الظّاهرة في الجزائر.

- خاتمة.

1- تحديد مفاهيم الدّراسة: بالّنظر إلى عنوان هذه الدراسة نجد أنه يحمل مفاهيم مركّبة من عدة مصطلحات، لذلك يجدر بنا إعطاء تعاريف لهذه المصطلحات حتى تترّسخ لنا أفكار أولية عن مضمون البحث ومعرفة معاني وحقيقة كل هاته المصطلحات:

أولا: البطالة: الباحث في موضوع البطالة يجد تعاريف كثيرة و عديدة لها، ودون التطّرق إليها جميعا يمكن القول إنّ " البطالة (unemployment) ظاهرة اجتماعية اقتصادية (Socio-Economic Phenomenon) وجدت مع وجود الإنسان "(حويتي وآخرون، 1998 ص.17)، ولكن بتطور البشرية في كافة الميادين خاصة منذ اختراع الآلة أصبح لمفهوم البطالة تداولا كبيرا لدى الباحثين والدارسين، ليس في الدول النامية فقط وإنما مس حتى الدول المتطورة. والبطالة تعني عموما "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".(عبد القوي،د ت، ص.2) ودون التطّرق إلى كل التعاريف التي أعطتها المدارس النظرية الاقتصادية لظاهرة البطالة وتفسير دلالاتها نجد أنّ "هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا، لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهما:

- ✓ أن يكون قادرا على العمل.
- ✓ أن يبحث عن فرصة للعمل.(زكي،1998، ص.15)

وتأسيسا على ذلك، يجمع الاقتصاديون والخبراء على تعريف العاطل عن العمل بأّنه "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى

العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب(زكي،1998، ص.15). وعليه نجد أنّ هذه الظاهرة تنشأ نتيجة ظروف وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتفرز كذلك مشاكل عديدة مثل الانتحار والهجرة السرية والانحراف والإرهاب وغيرها. بالإضافة إلى ما تقدم ذكره نجد في الدول النامية أن البطالة تمس شريحة واسعة من أفراد المجتمع، خصوصا حاملي الشهادات الجامعية الذين بتعطيلهم تتعطل التنمية و تتخلف الأمة والعكس صحيح.

ثانيا: الطالب مشروع بطال: لا شك أن التنمية الفعلية للدول لا تتحقّق إلاّ بالاهتمام بالبحث العلمي وتطوير وسائله المادية والمعنوية عبر مختلف المراحل التي تمر بها الدولة الوطنية وحين نتكلّم عن البحث العلمي نقصد بذلك مخرجات الجامعة من طلبة وباحثين ومبدعين ومهندسين وغيرهم، فهم العمود الفقري لنهضة الدولة وتحقيق تقدمها الإقليمي والعالمي والحضاري. لهذا نجد أن عصرنا هذا يوصف بعصر "الاستثمار في الإنسان Investment in human beings" بكل الطرق والأساليب الثقافية والعلمية والجسمانية، فالعنصر البشري المؤهل صحياً وعقلياً وثقافياً هو الطاقة الدافعة لأي مشروع اقتصادي أو سياسي أو ثقافي نحو النجاح والريادة.

إنَّ الشخص الواع والجيل المتعلّم هما العنصر الأشد حيوية والعامل الأقوى في تقدّم الأمم وتطوّر الشعوب، وارتقاء الدول وامتلاكها لأسباب القّوة، حيث "إنّ حقائق العصر تؤكّد لنا بما لا يدع مجالا للشك أنّ قوّة الحضارة الغربية إنّما جاءت من التركيز على التعليم ومن الابتعاد عن معترك الصّراع السّياسي أو التنافس بين الأطراف المتطلّعة نحو تحقيق المصالح الآنية (التويجرى، 2004، ص.33). وفق هذا السّياق، السياسات الرشيدة هي تلك السياسات التي توظف مخرجات الجامعة وتجعلها طرفا مساهما في عملية التنمية الوطنية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، ولهذا نجد أنشطة الحكومات الواعية هي تلك التي تخلق تنسيقا جيدا بين مخرجات الجامعة وسوق العمل بشكل لا يفرز نسبة كبيرة لحجم البطالة بخصوص المتخرجين من المؤسّسات العلمية وحاملي الشهادات الجامعية. لكن ما يلاحظ في الجزائر أنه يغيب غالبا تنسيق بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، وبالتالي أصبح الطالب المتخرج من الجامعة عبارة عن مشروع بطّال،لا يستفيد المجتمع من مؤهلاته وتكوينه الجامعي، ولا توظفه الدولة في تنمية الاقتصاد الوطني.أي إنّ الدولة لما تقوم بصرف أموال كثيرة لتنشئته وتعليمه وتربيته منذ الصغر إلى الكبر حتى يصل إلى مرحلة العطاء والعمل لا يجد العمل الذي يريده وشهادته الجامعية غير مرغوب فيها في المؤسّسات التي يريد العمل فيها.

وعلى هذا الأساس نجد أن "الطاقات مبعثرة ومدارس أو مراكز التكوين المهني تقوم بمجهودات لتكوين وتدريب الشباب الذين لم يوفقوا في اجتياز امتحان البكالوريا. لكن هذا التكوين لا يجدي نفعا في أغلب الأحيان لسبب رئيسي وهو أنّ التكوين والتدريب تم بقصد التكوين لا غير، وأنّ الشباب لا يعثر على الوظيفة التي يحلم بها. والمفروض في مثل هذه الحالة، أن تقوم الدولة أو الجهات المسؤولة عن التكوين والتأهيل بتحديد احتياجات الإدارات والشركات وتتعرّف على احتياجاتهم، ثم تقوم بتدريب وتأهيل الشباب للوظائف المطلوبة. وفي هذه الحالة لا يبق الشباب مرميا في الشـ ارع بعد تخرّجه، وإنما يلتحق مباشرة بالجهة التي أعلنت احتياجها إليه(بوحوش، 2006، ص.142). وأمام استفحال هذه الظاهرة التي تنخر الاقتصاد الوطني وتقتل الطاقات الجزائرية نجد العالم من حولنا يعمل من أجل كسب هذه الطاقات وجلبها إليه حتى يوظفها ويستفيد من عطائها غير المحدود، وما وجود الآلاف من الأدمغة الجزائرية الكُفأة والمتخصّصة (في أوربا وأمريكا وبعض دول الخليج) لدليل على صحة ما نقول.

2- أين موقع الجزائر من عصر الاستثمار في الإنسان؟

الباحث في مختلف العصور الغابرة يجد بأنّ المجتمعات البشرية تطوّرت وبنت حضاراتها المختلفة باستخدام شيء مقّدس هو" العقل". فهذه الملكة الربانية والمتفردة فقط لدى الإنسان هي التي جعلت من الخيال حقيقة ومن الفكرة واقع، ومن الإطار النظري واقعا يلمسه الإنسان بيديه و يراه بعينيه ويسمعه بأذنيه. ومثال ذلك ما يستخدمه فرد القرن الواحد والعشرين من وسائل الكترونية وتقنيات حديثة كالانترنت والهاتف النقال والكمبيوتر المحمول وغيرها. فبالرغم من توفر كل هذه الإمكانات المادية فإن التقدم لا معنى له إذا لم يكن للعقل قيمة وللفرد المتعلّم والباحث سلطان على هذه الإمكانات المتوفرة. وعلى هذا الأساس يرى أحد الباحثين أنه" لم تعد الجامعة مجّرد مؤسسة تربوية عليا ولكن أساسا فاعلا إستراتيجيا منتجا لسلع إستراتيجية (المعرفة) تساعد المتخرجين على المنافسة في سوق العمل، والمشاركة بالأفكار والمشاريع المقاولاتية، كما توفر للدولة الموارد البشرية الكفاءة القادرة على التطور المستمر والقادرة على الإنتاج البحثي والإبداع العلمي، بل وحتى تعميق الأفكار والقيم والمعايير والقواعد الأخلاقية والقانونية بما يتوافق وحاضرها العالمي دونما الانسلاخ من خصوصياتها الوطنية، لغوية كانت أم دينية أم حضارية أم تاريخية (برقوق، أمحند،عن موقع :(www.politics-ar.com).

وبالنظر للوضع السائد في الجزائر نجد بأنّ الخطاب الرسمي يتحدث على أنّ الجزائر حقّقت انجازات ضخمة في مجال البحث العلمي وتطوير الجامعة الجزائرية، وأن ما حققته

الجزائر في السنوات الأخيرة من نسب مرتفعة في مجال التربية والتعليم لدليل على نجاح الإصلاحات التي تطبقها الدولة، وهذا ما "يبرز التقدم الإيجابي لنسب النجاح المسجلة، خلال السنوات الأخيرة، في مختلف الامتحانات، أن النتائج الدراسية تندرج في إطار منطق التقدم المتواصل على المستويين النوعي والكمي. أما الجوانب الكمية فتتمثل في نسبة النجاح في البكالوريا التي بلغت مثلا سنة 2011 أكثر من 62 ٪، فيما لم تتعد قط 30٪ قبل تطبيق الإصلاحات. فيما انعكست الجوانب النوعية لهذا التطور في التزايد المستمر مع مرور السنوات لعدد المرشحين الفائزين بتقدير حوالي 44 ٪ من تعداد إجمالي الناجحين سنة 2011(بامون 2011، ص،8). ولكن حسب الكثير من الباحثين والمختصين الجزائريين أن هذه النسب العالية في النجاح سواء لحاملي البكالوريا أو المتخرجين من الجامعات الجزائرية لا تعكس حقيقة الوضع، وأن" الجامعات أصبحت تقوم بدور محو الأمية لا غير"(بوحوش،2006، ص.142) فهي لم تعد تساهم في عملية التنمية الوطنية وتطوير المجتمع الجزائري، بل أصبحت عبء على أفراد المجتمع الجزائري إلا حالات استثنائية لا يقاس عليها، فكثير من المتخرجين لا يجدون مصروف يومهم، وأصبحوا فئة مهّمشة في المجتمع، حتى أصبح الشخص غير المتعلم والذي عمل في السوق السوداء أحسن بكثير من حال الشاب المتخرج بشهادة جامعية نالها طوال عدّة سنوات.

ما يلاحظ عموما أن الجزائر "دولة غنية ولكن ليست متقدمة، إذ تتوافر لديها الموارد والسلع، لكنها لا تملك قاعدة علمية وتكنولوجية متينة لتوليد المعرفة الجديدة(قادري، 2010) فهي في عصر العولمة مثلها مثل بقية "الدول العربية التي نجد وضعها في مجال العلم أصبح يماثل وضع بعض الدول والتي منها أنغولا ونيكاراغوا والصومال، أنّ العربي ينتج ما يتراوح بين1 و2 في المائة مما ينتجه الإسرائيلي"(قادري، 2010). وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المرحلة الحالية تتميز بإعطاء أهمية كبيرة لتأهيل العنصر البشري وجعله يواكب عصر التكنولوجيا وعصر المعلوماتية المتجددة، إذ لا يعقل أن تحقق الجزائر تنمية حقيقية بسيطرة ذهنيات تقليدية، تعيش وتفكر بنمط سكوني جامد. فتوفر الموارد يتطلب نضج فكري مؤسساتي لتوظيفها بشكل سليم ومنطقي لتحقيق الأهداف المنشودة وتوظيف اليد العاملة الجزائرية واستثمارها داخل الوطن، وتدعيمها بكل الوسائل من أجل البقاء في الوطن وعدم الهروب منه نحو الخارج. إن هذا لا يعني أنه لا توجد للجزائر سياسات تدعم هذا الطرح، ولكن بالنظر للواقع الملموس وما يجري من حولنا من تطورات يفرض عملا أكثر وتدعيم أكبر لفئة الشباب العاطلين

عن العمل. فالعالم الرأسمالي لا يرحم الضعفاء وتطبيق النظام الليبرالي يفرض يد عاملة مؤهلة من كافة النواحي الجسمانية والثقافية والعلمية والسلوكية، فلم يعد في عصرنا هذا تسود فكرة" أهلا بحامل الشهادة في مؤسساتنا" بل تغّير الشعار إلى "ماذا تستطيع أن تضيف لمؤّسساتنا" التي تعيش في سوق تطغى عليه المنافسة الشرسة المنتجة لفكرة وواقع عالمي شعاره "البقاء للأقوى".

3- واقع سوق العمل في الجزائر:

عرف سوق العمل في الجزائر بكل منظماته تحوّلات عديدة، خاصّة بعد الإعلان عن الانفتاح السياسي والاقتصادي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث بمجرّد أن أعلنت الجزائر عن تطبيق سياسة الانفتاح والاهتمام بالقطاع الخاص حتى تبعتها عشرية أمنية غير مستقرة، عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالات كثيرة وتبعية للمؤّسسات الأجنبية ووضعا صعبا كاد أن يؤدي بالجزائر لحالة اللاّدولة والانهيار والتدمير الشامل. خاصّة إذا علمنا بأّنه اقتصاد هش وقائم على الريع وأن مشاريع التنمية الوطنية جلّها تمول منه. ولكن بعد استتباب الأمن واعتلاء السلطة السياسية في الجزائر قيادة ليبرالية(15أفريل1999) أعلنت الجزائر تطبيق اقتصاد السوق وفتح الشراكة مع الدول المتقدمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإعادة بناء بنية اقتصادية ونسيج اقتصادي جديد يواكب عصر العولمة. وعلى هذا الأساس نجد رئيس الجمهورية (السيد عبد العزيز بوتفليقة) في إحدى خطاباته(أفريل 2009) يقول: "...حرصنا على تكييف إطار تسيير الاقتصاد مع الواقع الجديد وعلى توسيع وتحديث منشآتنا القاعدية الاقتصادية وعلى تطهير مؤسساتنا المالية والشروع في تحديثها وعلى إعادة تحديد حيز القطاع العمومي الاقتصادي وترشيد تنظيمه. وقد باتت الظروف مواتية لمباشرة حركة واسعة لتنويع نسيجنا الاقتصادي وتكثيفه. وستسعى الدولة بكل طاقتها إلى حفزه ودعمه بإنعاش الاستثمار في فروع الاقتصاد العمومي التي عادت إلى النشاط والنجاعة وبالسعي إلى كسر بقايا العراقيل التي قد تكبح المبادرة الخاصة وبالتشجيع الجبائي للنشاطات التي تدر قيمة مضافة كبيرة وتلك التي ترتكز على الإبداع والتجديد وبإعادة توجيه بنوكنا نحو تمويل نشاطات الإنتاج والخدمات ذات المضمون التكنولوجي وبمواصلة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي شريطة أن يسهم فعلا في الإنتاج وفي إنماء الثروة الوطنية وكذا في التطور التكنولوجي للبلاد... صممت على تحقيق هدف رئيسي يتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة. وسأسهر باستمرار على تسخير كافة وسائل النشاط العمومي لتحقيق هذا الهدف الذي سيتيح

إدماج الأغلبية الساحقة من شبابنا مهنيا وفتح آفاق مشرقة في وجه الجميع..."(خطاب الرئيس بوتفليقة،عبد العزيز .19 أفريل2009، من موقع: http://www.el-mouradia.dz

الملاحظ من خلال محتوى هذا الخطاب الرسمي أن الجزائر تعاني من اختلالات كثيرة وأن سوق العمل فيها يعرف عدة مشاكل تعيق تحقيق التنمية الوطنية، وأن أحد أهم هذه المشاكل هي "عدم ملاءمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق الشغل، حين لا تلق المخرجات التعليمية الطلب الفعال في سوق الشغل، فلا تجد الكثير من التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج أو تظهر الحاجة إلى بعض المهن والوظائف التي لا يوفرها التعليم العالي"(لكاص،2002 ص.71) وقد أبدت الجزائر في الكثير من المناسبات دعمها للتخصّصات العلمية على حساب تخصّص العلوم الإنسانية. فهذه الأخيرة في نظر السلطة الجزائرية لا تضيف لسوق العمل أي شيء، وأن السوق الجزائرية بحاجة إلى تخصصات علمية نحتاجها في الإنتاج والواقع أكثر من فروع العلوم الإنسانية، لأن الواقع العالمي يفرض ذلك، وأن البلد بحاجة إلى فئة تملك العلم والتطبيق بدل العلم النظري غير المفيد. ولكن بالنظر إلى الواقع ورغم ما حققته الحكومة الجزائرية (أنظر: وأج، 2013) وما سوف تحققه للحد والإنقاص من زيادة نسبة البطالة في الجزائر نجد أن البطالة مست مختلف شرائح المجتمع، وأن الكثير من حاملي الشهادات الجامعية التطبيقية والمتخصصة يعانون من التهميش ويعملون في غير ما درسوا عليه، ولهذا يجدر بنا أن نطرح السؤال التالي: **ما سبب وجود البطالة في الجزائر؟.**

لا شك أن لانتشار البطالة في الجزائر أسباب كثيرة، ويعود لعوامل لا يمكن حصرها، وهذه الأسباب تختلف من مرحلة لأخرى، ومن منطقة لأخرى، ولكن عموما يلخص لنا الباحثين "مقدم عبيرات" و"ميلود زيد الخير" أسباب تواجدها في السنوات الأخيرة في النقاط التالية:

- ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات(عبيرات وزيد الخير، د ت). فتطبيق الجزائر اقتصاد السوق جاء ليكرس نظام العمل التعاقدي بدل الدائم، وهذا ما تجسد فعلا في نظام عقود ما قبل التشغيل لمتخرجي الجامعات الجزائرية، حيث يتم تعيين الكثير من حاملي الشهادات الجامعية في البلديات والدوائر والمحاكم وغيرها للعمل خلال فترة عام أو عامين وقد ينتهي عقد العمل بعد هذه الفترة ليجد الشاب نفسه في الشارع ويعاني البطالة.

- تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر أجال تسليمهاالشيء الذي يؤدّي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها، مما سيفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال.
- عدم توفير البيانات والدراسات الإحصائية بشكل دقيق يعكس الواقع الحقيقي كما هو الشأن في الدول المتطورة. فبالنسبة للجزائر يلاحظ أحيانا وجود تباين وتناقض في المعلومات المصرح بها بين مختلف الهيآت مثل: الديوان الوطني لإحصائيات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقارير الحكومة،تقارير البنك العالمي وغيرها.
- تزايد السكان بوتيرة سريعة، الشيء الذي نتج عنه زيادة في قوة العمل لا تتوافق مع الزيادة في مناصب العمل المعروضة،مما أدى إلى تراكم عدد البطالين ترتب عنه ارتفاع في معدلات البطالة.
- غياب التنسيق والتكامل بين الهيئات والإدارات المشرفة على تخطيط القوى العاملة مثل: وزارة التخطيط، وزارة العمل والحماية الاجتماعية، مراكز الدراسات والأبحاث... إلخ (عبيرات وزيد الخير، د ت).

وفق هذا السياق نلاحظ أن سوق العمل في الجزائر غير منظم ولم تتحدّد بعد علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص، فالدولة لا تزال تحتكر العمل. حيث المعضلة التي يعاني منها سوق العمل الجزائري هي أن الدولة تشرف على القطاع الخدماتي والإنتاجي في آن واحد. كما أن القطاع الخاص ليس مؤهلا ولا تمنح له الفرصة كثيرا لتحريك عجلة التنمية للأمام.فالغريب في السياسات الجزائرية أن القطاع الخاص لا يملك القدرة على منافسة الخارج، وان فتحت الدولة له الاستثمار فإن مآل المشاريع هي الفساد والتبذير والسرقة، ومثال ذلك ما عرفته بعض البنوك الخاصة (مثل فضيحة بنك الخليفة).

نخلص مما سبق" أن انتشار البطالة وتفاقم حدتها يعود إلى مجموعة من الأسباب التي تتباين من دولة إلى أخرى، فنجد منها ما هو راجع إلى عدم وجود تكامل في إستراتيجية التنمية بالنسبة للجانبين الاقتصادي والاجتماعي وهو يدخل في نطاق مسؤولية الدولة المسيرة. ونجد منها أيضا ما هو مرتبط بعوامل لا تتحمل فيها الدولة مسؤولية كبيرة"(عبيرات وزيد الخير، د ت).

4- إشكاليات مطروحة: مشروع الطالب البطال-هجرة الأدمغة في الجزائر: من أبرز الإشكالات التي تعاني منها الجزائر في الوقت المعاصر، والتي تؤثر على وجود سوق عمل منظم وسليم فيها ما يلي:

أولا: ظاهرة مشروع الطالب البطال: تعد هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تعيق عملية التنمية في الجزائر، وحتى وإن أشرنا إليها سالفا فإنّ هذه الظاهرة تهدد البناء الاقتصادي وتهدّم الإصلاح المطّق من طرف الحكومات الجزائرية المتتالية. وكما هو معلوم أن خريجو الجامعات من باحثين وطلبة هم أساس تقدم المجتمع وهي طبقة النخبة التي حين تخرجها من المؤسسات التعليمية من المفروض هي من تملك دواليب الحكم وتشرف على التسيير المحلي والوطني والدولي. فالشباب الجامعي والجيل الراشد المتعلم يحمل من الأفكار والمعرفة ما لم يحمله الجيل القديم، خاصة مع تطور الوسائل الحديثة والتكنولوجية المذهلة. ولكن بالنظر إلى الواقع الجزائري نجد بأن أكبر فئة مهمشة هي فئة الجامعيين وخريجي الجامعات الجزائرية، حيث بعد أن يحصلوا على الشهادات الجامعية تنغلق عليهم أبواب العمل، وتمارس السلوكات البيروقراطية الحكومية عليهم كل أنواع القهر والظلم والتغريب. يرى أحد الباحثين العرب أنّ "عصر العولمة لم يعد السؤال من يتحكّم بالوسائل المادية، من أراض وموارد طبيعية وحتى رؤوس الأموال، بل من يتحكم بالوسائل اللاّمادية، تكنولوجيا متطوّرة وإعلام وبحث علمي ومعلومات(الخضر 2002، ص11). ولكون البحث العلمي يحتل مكانة كبيرة في عصرنا هذا نجد أن الجزائر تسخر ميزانيات ضخمة لقطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، وتعمل على بناء الكثير من الهياكل البيداغوجية وتزيد دائما مبالغ لميزانية التسيير في القطاعات المذكورة. غير أنه بمجرد أن يتخرجوا ويصبحوا في مرحلة العطاء تستغني عليهم ويكون مآلهم الشارع. إن هذا يعد من المشاريع الفاشلة في الجزائر، وعواقبه تكون وخيمة على المدى البعيد والمتوسط على استقرار البلاد وتطور المجتمع، وعلى الأساس يمكن القول أن الخلل يكمن في غياب نظرة مستقبلية لدى صانعي القرارات في كيفية توظيف مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل بمنظماته المختلفة، فالشعور بعدم الولاء للوطن وغياب الثقة لدى الجامعيين اتجاه مؤسسات بلادهم وغلق المرافق العامة ينبع في كثير من الأحيان من غياب هذا التنسيق وغياب هذه الرؤية لدى صانعي القرارات.

ثانيا: هجرة الأدمغة: لاقت هذه الظاهرة دراسات عديدة من طرف الباحثين والمختصين، وهذا لما لها من أثار وخيمة على تحقيق تنمية حقيقية على مستقبل البلدان التي تشهد هذه الظاهرة

ولعل الجزائر لا تخرج عن نطاق هذه البلدان، خصوصا في تسعينيات القرن العشرين بسبب الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد، فقد كشفت "خديجة هني" الخبيرة الجزائرية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" إنّ البلدان العربية تفقد 50٪ من أدمغتها كل عام ويتعلق الأمر حسبها بخيرة الكوادر العربية يتقدمهم الأطباء والمهندسين الذين يختارون الهجرة إلى ما وراء البحار سيما أوروبا، وبدرجة أقل الولايات المتحدة الأميركية، وتأتي الجزائر في صدارة الدول العربية المعنية من نزيف الهجرة، إذ تفتقد خدمات 45 ألف كادر على الأقل يتوزعون عبر القارات الخمس. وقالت "هني" في مقابلة مع "إيلاف"، إنّ مصيبة الأمة في نخبة باحثيها العلميين من ذوي "المؤهلات الفكرية البارعة" الذين اختار23٪ منهم مغادرة الديار دوريا مباشرة بعد إنهائهم من الدراسة، ويشكّل المعطى حسبها مؤشرا على معدلات هجرة غير مسبوقة للكفاءات العربية التي بات الأوروبيون والأميريكيون يستفيدون من طاقاتهم (هجرة الأدمغة الجزائرية،http://fares.akbarmontada.com) تشير بعض الدراسات الحديثة بأنّ الكثير من الباحثي ن وكبار الخبراء في مختلف التخصّصات قد غادروا المؤسّسات العمومية إلى مؤسّسات خاصّة أو مؤسّسات أجنبية لعدم توفر مناخ ملائم لهدر طاقاتهم العلمية في النسق الداخلي للجزائر، حيث تقّر مثلا النفقات العامة في مجالي التربية
والتعليم "حسب قانون المالية لسنة 2015م بـ: 746.643.907.000دج لوزارة التربية
300.333.642.000 دج خاصّة لقطاع التعليم العالي"

(www.radioalgerie.dz) ، وبناء على هذا، يتبين لنا أن الجزائر تصرف مبالغ ضخمة في مجالي التربية والتعليم، فهي تعمل على تنشئة أجيال في المؤسّسات التعليمية والمهنية ووصولهم إلى مرحلة النضج، ولكن في الأخير تفقد نوابغ رائدة وأمخاخ نادرة، ليتجهوا إلى خدمة دول أخرى، وتستفيد منهم دول أجنبية حقّ الاستفادة، وذلك نظرا للحوافز (الأجور،المنح، العلاوات، رحلات وأسفار...الخ) المرتفعة التي تقدمها لهم هذه الدول. ووفق هذا السياق، نجد "مغادرة 40.000 باحث جزائري إلى الخارج مقّسمون على النسب التالية: هروب 50٪ أطباء و23٪ مهندسون و15٪ علماء، غادروا الجزائر إلى البلدان الأوروبية بسبب أن مبلغ الأجر الذي يتقاضاه الباحث في الجزائر500 أورو في حين يتجاوز في مثل هذه البلدان 6000 أورو في الشهر" (Belkacem et Bahloul, 2006,p5). كما كشفت دراسة جزائرية حديثة أنجزها باحثون جزائريون مختصون في علم الاجتماع, أن هجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج وخاصة

إلى أوروبا فاقت كل الأرقام في السنوات الأخيرة, وأن الجزائر باتت مهددة بنزيف حاد لعلمائها, ما لم تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة لحماية علمائها وتوفر لهم كل شروط العمل المريحة والمحفزة في بلادهم، وقدرت الدراسة التي أشرف عليها أستاذ علم الاجتماع "محمد صايب موسات" المدير الحالي للمركز الوطني للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، أن عدد العلماء الذين هجروا الجزائر إلى غاية نهاية سنة2014 يفوق 268 ألف عالم في كل التخصصات المهنية، وهذا في إطار عملية تهجير منظمة ومقصودة لإفراغ الجزائر من أدمغتها ونخبتها، وأكدت الدراسة أن الجزائر تتصدر قائمة دول الاتحاد المغاربي من حيث النوعية في هجرة الأدمغة، لكون النخبة الجزائرية مطلوبة بقوة في أوروبا على وجه التحديد، حيث يعمل حاليا في مختلف دول الاتحاد الأوروبي 2268 ألف عالم جزائري ما بين طبيب وأستاذ وباحث في مختلف الاختصاصات، من ضمنهم 75٪ يعملون حاليا في فرنسا، و11٪ في كندا و4٪ في بريطانيا، فيما تستقطب إيطاليا و إسبانيا المهاجرين الجزائريين من مستويات أدنى(عيسى ب، من:
(http://www.elbilad.net/article/detail?id=36077). وبناء على ما سبق ذكره نلاحظ " أن" هجرة الكفاءات ونقل التكنولوجيا والمعلومات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تدور جميعها على التعلم" (زحلان،1985، ص23.) فهذا الأخير هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر، فكل مظاهر الفساد تنبع من غياب الاهتمام بالتربية والتعليم. فالجزائر من خلال تعاملها مع الدول الأجنبية نجد بأن النمط السائد هو طراز الصفقات التي لا تنطوي على نقل للتكنولوجيا بل تسفر عن إقامة مشروعات الإنتاج الجاهز وتسليم المفتاح. ولما كان المقاولون الرئيسيون من الأجانب عامة، ولما لم يكن للدول العربية (التي تعد الجزائر واحدة منهم) من سياسات تكنولوجية تنتهجها، فإنّ هذه المشاريع لا تتيح للمهندسين والعلماء إلاّ القليل من فرص العمالة، وإن كانت الأنشطة الجارية تنطوي على استخدام القوى البشرية من المهنيين بأعداد غفيرة، إلا أن الاضطلاع بها يتم بطريقة تنخفض فيها الفرص المتاحة محليا لتطوير المؤسسات الوطنية إلى الحد الأدنى، بحيث يغلب الاعتماد على البحث والتطوير الأجنبيين، وعلى شركات الهندسة والاستشارات الأجنبية، وبعبارة أخرى لا يقوم أي ترابط متبادل بين نظام التعليم العالي و التطبيقات الإنمائية (زحلان، 1985، ص.26).

5- متطلبات علاج الظاهرة في الجزائر:

تلق المشاكل التي تواجهها الحكومات عموما صعوبات في كيفية علاجها واستئصالها ولكن بتوفر بعض العوامل مثل الإرادة وتسخير الإمكانات المادية والبشرية في المكان والوقت

المناسب، وإجراء التنفيذ وملازمته وتقويمه تسهل عملية علاج المشاكل بشكل سريع وعقلاني وبالنظر إلى الإشكالية التي نعالجها في بحثنا هذا يمكن القول أن معرفة الخلل سبب يعين على معرفة الحل، فبالنظر إلى حالة الجزائر من كافة النواحي نجد بأنها تتمتع بإمكانيات ضخمة ومقدرات طبيعية وبشرية لا مثيل لها مقارنة بدول نامية أخرى (بخصوص الثروات التي تزخر بها الجزائر شاهد: *مداخلة أحد الباحثين الجزائريين*، على الرابط التالي: https://www.you tube.com) فهي دولة نفطية وتحتل موقعا جيوسياسيا ممتازا مطلا على البحر الأبيض المتوسط وهي بوابة إفريقيا قديما وحديثا. كما أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر تواجدا مع نسبة السكان فيها. ولكن مع توافر كل هاته الخيرات نجد بأنها دولة غنية ولكنها غير متقدمة.أو كما وصفها أحد الخبراء الاقتصاديين الجزائريين بأن" السّياسة الاقتصادية للمتّبعة في الجزائر تجعل البلد مصدّرًا للثروة ومستوردًا للفقر"(بلحيمر،2007، ص.24). فهي فقيرة لعدم استغلال الثروة في تحقيق تنمية فعلية لتقدم البلد وترفيه المجتمع، وفي هذا السياق لا ننكر ما أنجزته الحكومة طيلة هذه السنوات وما أقرته السلطة السياسية من برامج اقتصادية ضخمة التي حققت الكثير من المكاسب وأعطت العديد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل.غير أن الحقيقة المرة التي لا يمكن نسيانها أن الاعتماد على الريع فقط في الجزائر أصبح يكرس اقتصادا استهلاكيا بدل اقتصادا إنتاجيا، ففي عصر العولمة وتحولات البيئة العالمية المحيطة بنا لا شأن للدول القوية من الجزائر سوى تحقيق مصالحها ونهب ثروات الشعب الجزائري.حتى ولو تم ذلك بوسائل ظاهرها التعاون والإصلاح وإقامة علاقات وشراكة، وباطنها النهب وخلق التخلف الداخلي والتبعية الدائمة للدول المتقدمة.

لم يبق، ونحن في عصر العولمة، أمام أصحاب القرار في الجزائر إلاّ الرجوع إلى دولة المؤسّسات لا دولة الأفراد لأن" دوام الحال من المحال"، فكيف يمكن للمرء أن يتصور مدى أهمية الريع في كيان الدولة الحالية إذا تصورعلى سبيل الفرض والتقدير، توقف عائدات النفط وتوقف الإعانات الخارجية، إنّه ليس الاقتصاد وحده هو الذي سيصاب بالإفلاس بل إنّ أجهزة الدولة ومشاريع " التنمية" ستصاب هي الأخرى بالشلل التام. ليس هذا وحسب، بل إنّ الطبقة التي عّبر عنها ابن خلدون بـ" أهل الدولة وبطانتها و رجالها...ومن تعلّق بهم" وهي الطبقة المسّوة والمهيمنة التي تعيش من أعطيات الريع، إنّ هذه الطبقة التي تشكل طبقة "الخاصّة " في الدولة الريعية ستخسف بها الأرض خسفا(الجابري، 2004، ص.47).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن إجراء الإصلاح هو السبيل لحل المشاكل العالقة في الجزائر،إصلاح سياسي وإصلاح اقتصادي وإصلاح ثقافي واجتماعي...الخ. فمهما قامت الحكومة للحد من بعض هذه الظواهر خاصة منها مشكلة البطالة فإنها صعبة الحل، ويتطلب علاجها توفر الإرادة السياسية من السلطة السياسية وتضافر مجهودات جميع نسق الدولة للحد من اتساع هذه الظاهرة التي تعيق تقدم الدولة وتطور المجتمع الجزائري، ومعنى هذا أن العبء لا تحمله الجهات الرسمية فقط وإنما تحمله كذلك الفواعل غير الرسمية مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنون وغير ذلك، لأن الشخص البطال من وجهة نظر سوسيولوجية هو مواطن جزائري ينبغي احترامه وإعطاؤه حق العمل وحق الحياة وحق العيش الكريم.

من كل ما سبق نستنتج أن مخرجات الجامعة الجزائرية تعيش وضعا صعبا وحالة تستوجب الاهتمام بها من كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولكي يتم علاج مشكلة بطالة هذه الفئة الحيوية وتبعاتها يقترح الباحث مجموعة من الإجراءات العلمية والعملية التي ينبغي أن تتبع وهي كالتالي:

أولا: تسطير سياسات عامة واضحة وشفافة: يرى أحد الخبراء الجزائريين أن المشكل الرئيسي الذي تعاني منه الجزائر حاليا هو وجود خلل في السياسات العامة، وأن "الرؤيا المنقوصة للإصلاح وتسطير السياسات العامة بطريقة غامضة، تقودنا إلى الحديث عن خلل آخر يتمثل في إصرار السلطة على انفرادها بتحديد السياسات والدعوة إلى إتباع سياسات عامة تخدم مصالحها، كما تراها هي من زاويتها الخاصة بها، في حين أنه كان من المفروض أن تكون رغبة الإصلاح والبت في السياسات العامة نابعة من المجتمع نفسه"(بوحوش، 2006 ص137). فالمرء يلاحظ في الجزائر أن عملية التنمية الوطنية يسودها غموض في بناء الاستراتيجيات والبرامج المطبقة، ولهذا نجد أن الخلل في السياسات العامة ينجر عنه مشكلة البطالة المنتشرة والسائدة، فكلما كانت الدولة تملك سياسات عامة عقلانية ورشيدة ومبنية على فكر سليم فإن علاج هذه الظاهرة يسهل التغلب عليها وإنقاص حجمها وبالتالي تقل آثارها الاجتماعية والنفسية، وباعتبار السياسات التعليمية جزء من السياسات العامة للدولة فإنه يتطلب:

- تطوير قطاع التعليم العالي وتحديثه ليصبح أكثر قدرة على تخريج طلبة مؤهلين وقادرين على تلبية المتطلبات السوقية والتطلعات التنموية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والثقافية، مزودين بالمؤهلات الأكاديمية والتطبيقية التي تنسجم مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

- التركيز على النوع أكثر من الكم، حيث لا يهم جلب أكبر عدد ممكن من الطلبة أو تخريج أكبر دفعة، بل المهم هو جودتهم ونوعيتهم وقدرتهم على إحداث التطور المستقبلي في المجتمع. على اعتبار أن التنمية المحلية لن تتحقق إذا كانت مؤسسات التعليم العالي لا ينتج منها طالبا ذو جودة ونوعية ينعكس عنها التطور المطلوب(عبد الله ومداح،2010).
- خلق تنسيق بين الجامعة ومحيطها الخارجي، وذلك من خلال تطبيق مناهج علمية وإحصائية لعدد المنظمات الخدمية والإنتاجية ومعرفة حجم احتياجاتها من فرص العمل، ووفق هذه النسب يتم التكوين والتعليم والتأطير وغيرها. وبصيغة أخرى يتم تطبيق مناهج علمية في تحديد احتياجات المؤسسات والمنظمات المحركة لسوق العمل.

ثانيا: أن تكون فلسفة التعليم العالي واضحة وذات أسس علمية تطبيقية: يبق البحث العلمي النظري ناقصا ولا يحقق أهدافه إلاّ إذا تم تدعيمه بالبحث التطبيقي وعمل يسقط التنظير على الواقع، فما فائدة علم الطالب إذا لم يكن له اطلاع على الواقع الذي يعيشه؟ وما فائدة دراسته إذا لم يستطع توظيفها في المخبر ويستفيد منها المجتمع وتضيف شيئا جديدا للبلد؟...الخ. وحسب رأي أحد الاقتصاديين فإن عالمنا هذا " تحتاج فيه المؤّسسات إلى قوى عاملة مدربة ومكّونة في الميدان لا على السبورة، أي" التعليم بالممارسة Learning by doing أو التعليم الذاتي بالممارسة في الميدان الصناعي"(قرم، 1994، ص103). فالتعليم بالممارسة في المجالات المختلفة الخدمية والإنتاجية تعطي لمخرجات الجامعة تصورات مغايرة لما درسوه في أسوار الجامعات، وتنمي في ممارساتهم روح الإبداع والتدريب الفعال في حل القضايا المجتمعية والاقتصادية. وعلى هذا الأساس يتطلب من الحكومة أن تدعم البحث التطبيقي الجامعي وتفتح التخصصات التي لها علاقة بالواقع الجزائري وكيفية إصلاحه، إذ لم يعد يجدي نفعا في عصر العولمة التسيير الارتجالي والتفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالجامعة ومخرجاتها.

ثالثا: نزع العراقيل البيروقراطية تجاه خريج الجامعة: يواجه خريج الجامعة في الجزائر صعوبات كثيرة للحصول على منصب شغل، ومن أبرز هذه الصعوبات هي تلك السيطرة التي تفرضها الذهنيات البيروقراطية التقليدية على الوضع وعلى الإدارات الجزائرية من جهة، فهي التي تعرقل مشروعه وطموحاته حين يسعى لإيجاد عمل يلبي به مطالبه الاجتماعية العديدة فحين يبادر في وضع ملف أو استخراج وثائق لطلب عمل ما في مؤسسة وطنية أو خاصة يجد

ردود أفعال غير محفزة وتفقده الأمل لبناء مشروع ناجح يستفيد منه ويفيد به غيره. وكمثال عن الإجراءات المحبذة لنزع العراقيل التي يواجهها طالب العمل "نشر بطريقة واضحة ومفهومة قائمة الوثائق المكونة للملفات المطلوبة لكل إجراء أو خدمة عمومية، تكييف مواقيت الافتتاح وأيام استقبال المواطنين، تقليص عدد الوثائق المكونة للملفات الإدارية، وجعلها مقتصرة فقط على الوثائق الضرورية لدراسة هذه الملفات، والحلول محل المواطن عند الإمكان لطلب المعلومات الضرورية لهذا الغرض، مباشرة من المصلحة أو الهيئة المعينة، توفير الوسائل العصرية للاتصال والإعلام وتوجيه المواطنين، المطابقة للأصل والمصادقة على الوثائق من طرف المصلحة المعنية بالوثيقة المطلوبة، جعل اللجوء إلى استدعاء المواطن مقتصرا فقط على الحالات التي تقتضيها ضرورات المصلحة وفي غياب طريقة اتصال أخرى(سكية، 2013) و على هذا الأساس يمكن القول إن "إزالة العقبات البيروقراطية وتقديم المساعدات التحفيزية لإنشاء مناصب الشغل، وكذا توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار توضح القطاعات الواعدة بخلق مناصب العمل وتقديم تحفيزات أكبر لجلب المستثمرين المحليين والأجانب وكل ذلك ينعكس مع الجوانب المتعلقة بالشغل.

رابعا: تشجيع الاستثمار وإنعاش الشغل: لاشك أن السوق الداخلية في الجزائر ذات صلة بالسوق الخارجية، ولهذا نلاحظ أن السوق الداخلية تعرف عدة هزات وأزمات في حال وجود أزمات اقتصادية عالمية(اقتصاد ريعي تابع). وعلى هذا الأساس يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر للتخفيف من حدة البطالة، فمن المجدي للجزائر" الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تعمل على نقل التكنولوجيا المتطورة مما يخلق فرصا للتصدير كما يساهم في تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها من خلال الاستغلال للموارد المادية والبشرية المتاحة. كما يؤثر الاستثمار المباشر على استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا في إيجاد الروابط الخلفية والأمامية مع قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية المختلفة وينتج عن كل هذا تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار للدولة المضيفة على الرغم من بعض السلبيات التي تظهر عند التطبيق العملي (زغدار، 2004، ص166) ولكي يتم ذلك ينبغي للجزائر أن توفر كل التسهيلات للأجانب حتى يستثمروا في الجزائر. فالاستثمار في الجزائر يجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويوظف اليد العاملة العاطلة، كما يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الخبرة ونماذج العمل الناجحة والوسائل الحديثة للتصنيع والإنتاج الاقتصادي. ولكن من وجهة نظر أخرى نلاحظ أن الكثير من الشركات الأجنبية غادرت البلاد

بسبب عدم وجود المناخ الملائم للاستثمار. إن "الهدف يجب أن يتجه صوب إنشاء مناصب شغل عن طريق تحفيز وجلب الاستثمار والمحاور الرئيسية المعمول عليها لإتاحة فرص عمل دائمة – بعد أن أصبح منصب العمل المؤقت في إطار الإصلاحات ولأسباب كثيرة هو قاعدة السياسة الاقتصادية – يمكن ذكرها فيما يلي:

- المؤسسة المتوسطة والصغيرة يجب توزيعها وتوسيعها على نطاق واسع.
- يجب تثمين وترقية النشاطات العائلية في شكل مؤسسات صغيرة.
- ضرورة إنعاش الاستثمار المحرك للنمو والمنشئ لمناصب شغل.
- ترقية الشراكة والاستثمار الأجنبي والنهوض بها.(حاكمي، د ت)

ووفق هذا السياق دائما لا يوجد سبيل للجزائر لتحقيق النهوض الاقتصادي سوى تبني سياسات اقتصادية داعمة للشغل، وتحفيزه والاعتناء به، فبالعمل تتحقق كل الطموحات، وبالشغل تتحقق التنمية المستديمة. وعلى هذا الأساس يتطلب خلق شراكة ايجابية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وجعل هذا الأخيرة هو المحرك الحقيقي للتنمية في الوطن، فتدخل الدولة لا يشمل كل شيء بل دورها هو التوجيه والمراقبة وتسهيل الخدمات ودعم الحراك في السوق الاقتصادي، وإن زمن المركزية الحكومية الشديدة وهيمنة الدولة على كل شيء من تسيير وتخطيط وإنتاج وتقويم و..الخ لم يعد يجدي نفعا، كما أن الجهة التي تمتص اليد العاملة المؤهلة في الجزائر هي القطاع الخاص الذي بتنظيمه وترشيده وتوجيهه يتأسس سوق محلي منافس وقوي وطنيا وعالميا.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الجزائر بلد غني ولا يزال محل أطماع القوى الأجنبية قديما وحديثا. ففرنسا قديما ما احتلت الجزائر لمدة قرن ونصف من الزمن سوى للثروات التي تملكها، والدول الغربية القوية حاليا لا تتعامل مع الجزائر سوى لامتلاكها ثروات ضخمة ومؤهلات لو استغلت أحسن استغلال لأصبحت من أقوى دول العالم في عصر العولمة، ورغم وجود كافة هذه النقائص والاختلالات والعيوب فإنه يتطلب من كافة منظمات النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي نضجا فكريا يدعم العمل كقلب رجل واحد لتخليصه من هذه التهديدات المتتالية، وحتى يتم ذلك ينبغي أولا تحصين البيت الداخلي بوسائل حديثة يكون الشباب فيها خاصة الطلبة وخريجي الجامعات والباحثين والمفكرين والمهندسين و الرجال أصحاب الخبرة والاختصاص هم قاعدة حاضرها وصرح مستقبلها. فمن المعروف أن أي بلد في العالم لا تخلوا

بيئته من وجود مشاكل كالبطالة وغيرها، ولكن الحكومات الرشيدة هي التي تعرف كيف تستثمر الموارد البشرية التي تملكها في بناء سياساتها الاقتصادية بعقلانية ورشد، ودون شك أن الجزائر حتى تحقق ذلك يتطلب منها أخذ العبرة من بعض الدول الأجنبية مثل دول النمور الآسيوية ودول تشهد قفزة تنموية متطورة كتركيا وإيران وغيرها. فالنموذج التركي يملك مؤشرات اقتصادية تجعله في قطاعات عديدة أحسن بكثير من دول الاتحاد الأوربي، وعلى هذا الأساس يعد من أحسن النماذج التي يمكن الحذو مثله في كيفية تعامله مع موجة التحولات العالمية وعصر العولمة الاقتصادية.

وحتى يتم التقليل من مشكلة البطالة في الجزائر يجب خلق إصلاح عام وشامل ومؤسس علميا و منهجيا من طرف المختصين وذوي الخبرة الهادفة، وليس من السياسيين والسياسات الارتجالية والترقيعية، ولكي يتم ذلك يتطلب وجود مناخ سياسي ملائم، يحفز على العمل، ويهتم باليد العاملة الوطنية المتخرجة من مؤسساتنا الجامعية. أي أن الدولة ينبغي أن تقوم على مؤسسات سياسية حرة وديمقراطية ويسيرها جيل الشباب المتعلم والمثقف والواعي. كما ينبغي توفر مناخ اقتصادي شفاف قائم على مؤسسات اقتصادية تتفاعل مع بعضها لبناء الاقتصاد ومنافسة الشركات الأجنبية، ومن أهم النقاط التي يجب تطبيقها كذلك هو إقامة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما يوظف اليد العاملة المؤهلة، فعصر العولمة هو عصر إقامة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي سياق حديثنا عن البطالة في الجزائر لابد من تغيير الذهنيات و أنماط التفكير في المنظمات الإدارية من تفكير سكوني جامد إلى تفكير علمي متجدد. أي سلوكات وأنماط تفكير جديدة تواكب تطلعات الشباب الجزائري وتعي نقاط قوته ونقاط ضعفه، وهذا العامل مهم وهو الذي يساعد خريجي الجامعات الجزائرية من تأصيل الثقة في مؤسسات دولتهم الوطنية وعدم مغادرتهم إلى بلدان أجنبية تنزف طاقاتهم التي استمدوها من وطنهم الأم الجزائر عبر مراحل عديدة وشاقة.

لا ينكر أحد منا تواجد آلاف الباحثين الجزائريين في الخارج لا لسبب سوى أنهم لم يجدوا فرص العمل في الوطن، وأنهم عبروا لدى برامج الكثير من وسائل الإعلام الأجنبية والوطنية وحتى في التقارير المتخصصة في شأن الهجرة أنهم حيثما توفر المناخ العام الملائم في الوطن سوف يرجعون ويستثمرون طاقاتهم في بلدنا وليس في دولا أجنبية رأسمالية مادية ومصلحية، وهذا لكون الشخص الجزائري يبق غريبا في بلاد الآخرين ولو عمل مدى حياته فيها.

وفي الأخير يمكننا القول إنّ عصر العولمة يتطلّب الاعتماد على النفس والإصرار على خلق بيئة محفّزة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الموارد المتوفّرة البشرية والمادية، فلا يمكن أن تنجح السّياسة الاقتصادية في الجزائر إذا لم تكن نابعة من خطط المختصين الوطنيين لا السّياسيين، وتطبق في إدارة مؤهّلة معرفيا وتكنولوجيا وتنظيميا، فالمرء يلاحظ في عملية تنفيذ البرامج الاقتصادية في السنوات الأخيرة أنّه يوجد تضارب في السّياسات التنموية، وأن مخرجات الجامعة لا تشارك في عملية صنع القرارات العامة، وهذا يفقد للدولة المصداقية اتجاه المجتمع. فالجزائر من خلال الوضع الراهن أصبحت تفرز ظواهر لا تعود على الدولة بالخير والتطور، مثل بطالة الفئة المتعلمة وخريجي الجامعات، وتهميش المفكرين والباحثين والمختصين، وغيرها من الظواهر الأخرى مثل ظاهرة الرشوة والمحسوبية والمحاباة وعليه يتعّين على القيادة السّياسية أن تعي درجة هذه الظواهر المعيقة للتنمية الاقتصادية وتوفّر كل السبل للتقليل من انتشارها أكثر حتى يجد المواطنون الاستقرار والثقة لخدمة الوطن والعمل فيه بكل جدٍّ وإخلاص.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- الإذاعة الجزائرية، 2014/12/30، قانون المالية 2015: توزيع ميزانية التسيير حسب القطاعات بالدينار الجزائري،تم استرجاعها في 2015/05/03
http:// www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141230/24639.html:

- الجابري، محمّد عابد. (2004). العقل السّياسي العربي محدّداته وتجلياته، ط5، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- التو يجرى،عبد العزيز بن عثمان.(2004).العالم الإسلامي في عصر العولمة. بيروت: دار الشروق.

- الخضر،علي.(نيسان،2002)،القطاع العام من منظور الليبرالية الاقتصادية، صحيفة اقتصاد، دمشق.

- بامون، مصطفى(08/25،2011).دعا مسؤولي القطاع إلى تقليص نسبة التسّرب المدرسي بوتفليقة يحث بن بوزيد على تطوير التخصصات العلمية،جريدة الخبر،الجزائر،العدد6457.

- بوحوش،عمار.(2006). *نظريات الإدارة في القرن الواحد و العشرين*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- بوحفص،حاكمي.(د ت).*التشغيل و البطالة في الجزائر بين تحدي الإصلاح وآفاق المستقبل*، تم استرجاعها في20130/08/12 من-http://www.mowaten.org /economy/06 05/12-05-06-02.htm

- بلحيمر، محمود. (فيفري2007)."سياسة اقتصادية تنتج الفقر"، *الخبر الأسبوعي*(أسبوعية جزائرية)، العدد415.

- برقوق، أمحند.2011/05/20، *الجامعة الجزائرية:بين تناقضات الحاضر و التطلع للامتياز*"، تم استرجاعها في 2011/07/23م، من: http://www.politics -ar.com /ar/index.php/permalink/3058.html.

- *هجرة الأدمغة الجزائرية*،18ماي 2008،تم استرجاعها في 2011/08/22 من: http://fares.akbarmontada.com/t154-topic

- زحلان،أنطوان.(1985).مشكلة هجرة الكفاءات"، بحوث و مناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا(أكوا) الأمم المتحدة،لجنة من المؤلفين، *هجرة الكفاءات العربية*. ط03، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- زغدار ،أحمد.(2004). الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 03.

- حويتي، أحمد، وآخرون.(1998).البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. الرياض: ددن.

- لكاص، خالد. (2002). مردودية نظام التكوين العالي في الجزائر محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- قرم، جورج. (1994). الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة جذور إخفاق التنمية (ترجمة خليل أحمد خليل)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

- قادري، محمد الطاهر.(2010/05/19). *أين نحن من عصر العلم؟*. الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

- رمزي، زكي.(1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

-الديوان الوطني للإحصاء "ONS"من: http://www.echoroukonline.com /ara/articles/213738.html.

- سكية، عبد السلام،(2013/12/02)."الغازي وجه مراسلة إلى زملائه الوزراء والولاة، إجراء إستعجاليا للقضاء على بيروقراطية الإدارة"، تم استرجاعها في: 2014/06/12 من: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/186902.html

- عبد الله،علي ومداح، لخضر.(2010/05/19). التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

- عبد القوي، محسن حسين.(د ت).البطالة المشكلة والعلاج.البحرين:مركز الإعلام الأمني.

- عبيرات،مقدم وزيد الخير ميلود.(د ت). مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، جامعة عمار ثليجي– الأغواط.

- عيسى ب، (2015/04/17). ربع مليون "دماغ" غادر الجزائر إلى غاية نهاية 2014، تم استرجاعها في2015/06/08، من: http://www.elbilad.net/article/detail?id=36077

- الرئيس بوتفليقة عبد العزيز (19/ أفريل/2009)،خطاب للأمة.تم استرجاعها في7/22 2011.من: http://www.el-mouradia.dz/arabe/discoursara/2009/04 /html /D190409.htm

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

-Belkacem, Mohamed et Bahloul, Hassan, (Décembre 2006), 40000 chercheurs Algériens a l'étranger, *le point Economique Algérie*, Alger, N56.